المصريون يحسمون موقفهم من مشروع الدستور الجديد .. استعدادات حكومية ومراقبة دولية

«المحروسة» تدشن أول استحقاقات المرحلة الانتقالية ... اليوم

ناخب يدلي بصوته في احدى السفارات بالخارج

لوحة دعائية تدعو للتصويت بنعم

القاهرة - «وكالات» : تتجه الانظار اليوم الى مصر حيث يبدا المصريون التوافد على مقار اللجان الانتخابية بكافة محافظات البلاد للتصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي انتهت لجنة الخمسين لتعديل الدستور من اعداده.

ويعتبر الاستفتاء على تعديلات دستور 2012 «المعطل» بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي اثر احتجاجات شعبية واسعة اول استحقاقات المرحلة الانتقالية التي تتضمن ايضا اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ويبلغ عدد المصريين ممن يحق لهم المشاركة في التصويت داخل جمهورية مصر العربية نحو 53 مليون ناخب فيما بلغ عدد من يحق لهم المشاركة من المقيمين في الخارج نحو 681 الفا و 346 مواطنا.

وضمت المسودة النهائية للتعديلات الدستورية حذف عدد من المواد من ابرزها مادة «العزل السياسي» لقيادات الحزب الوطني المنحل والغاء مواد مجلس الشورى للابقاء على غرفة نيابية واحدة متمثلة في «مجلس النواب» عوضا عن مجلسي الشعب والشورى بالاضافة الى حذف مادة «تفسير مبادئ الشريعة».

وكانت اللجنة العليا للانتخابات اعلنت أنها انتهت من توزيع 13 الفا و867 قاضيا للاشراف على قرابة 30 الف لجنة انتخابية فرعية في عملية الاستفتاء التي ستجري يومي 14 و15 يناير «اليوم وغدا» من خلال 352 لجنة انتخابية عامة على مستوى مختلف مناطق البلاد تتولى الاشراف على اللجان الفرعية.

واوضحت اللجنة انه سيتولى رئاسة كل لجنة عامة قاض بدرجة رئيس بمحكمة الاستئناف يعاونه عدد من أعضاء الهيئات القضائية المختلفة على ان تقوم كل لجنة منها بتجميع النتائج الواردة اليها من اللجان الفرعية التابعة لها وحصرها وارسالها إلى اللجنة العليا للانتخابا فيما سيكون الحد الاقصى لاعداد الناخبين في كل لجنة 2000 ناخب وذلك للتيسير على الناخبين ولضمان سرعة انجاز عملية الاقتراع.

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات في مصرالمستشار هشام مختار في تصريح سابق له ان الاطار التشريعي القائم والذي تعمل به اللجنة يمنع تصويت المنتمين للقوات المسلحة والشرطة.

وأوضح انه من ضمن اجراءات تنقية قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها رفع اسم من يتم تجنيده أو ينضم للقوات المسلحة أو الشرطة.

وأكد المستشار مختار أن اللجنة العليا تتجنب وتتفادى أي تسييس لعملها وأنها تعمل وفقا لقواعد مجردة وبحيادية رجال القضاء وعلى ضوء قوانين نابتة في شان ادارة العملية الانتخابية وعملية الاقتراع في شان الاستفتاء.

وأوضح ان فرز استمارات الاقتراع في الاستفتاء على الدستور سيكون بداخل مقار لجان الاقتراع الفرعية وذلك بمقتضى التعديل التشريعي الذي ادخل أخيرا على قانون مباشرة الحقوق السياسية.

وأشار الى ان عملية قبول المنظمات المحلية والدولية التي ستتولى متابعة عملية الاقتراع جاءت في ضوء قواعد مجردة حددتها اللجنة دون النظر الى أي توجه سياسي واستنادا الى حكم القانون ومدونة السلوك التي أعدتها اللجنة.

وبين ان اللجنة قررت قبول 67 منظمة محلية وست منظمات دولية فيما تم رفض طلبات ثلاث منظمات دولية لعدم استيفائها الشروط التي وضعتها اللجنة.

وكان الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور اصدر قرارا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بهدف التيسير على المواطنين في الادلاء باصواتهم وبما يتيح الفرصة للغالبية العظمى منهم للادلاء برأيهم في دستور مصر القادم. وينص التعديل المذكور على أنه في حالات الاستفتاء يجوز للناخب الذي يوجد في محافظة غير المحافظة التي يتبعها محل اقامته الثابت ببطاقة الرقم القومي أن يبدي رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالمحافظة التي يسكنها وفقا للضوابط التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات.

وأكد مسؤولون مصريون وفي مقدمهم الرئيس منصور ورئيس الوزراء الدكتور حازم الببلاوي اهمية مشاركة المواطنين للادلاء باصواتهم وممارسة حقهم في المشاركة بالاستفتاء على الدستور في هذه المرحلة من عمر البلاد.

فيما دعا مفتي مصر الدكتور شوقي علام المصريين الى عدم الالتفات الى محاولات تشويه الدستور وادعاء كونه مصادما للشريعة.

وأكد ان «الامتناع عن المشاركة يعد سلبية وتقاعدا عن أداء الواجب أو الشهادة وهو امر منبوذ في الاسلام».

وتتم عملية الاستفتاء على مشروع الدستور باشراف قضائي كامل وفق ما أكده وزير العدل المصري المستشار عادل عبدالحميد وان اللجنة العليا للانتخابات لجنة قضائية مستقلة وهي القائمة على ادارة الاستفتاء دون أي تدخل من جانب السلطة التنفيذية.

واوضح المستشار عبدالحميد ان وزارة العدل والحكومة المصرية تعملان على تقديم الدعم اللوجيستي للجنة العليا للانتخابات من خلال تيسير عملية الاستفتاء وتيسير الاشراف عليها.

واوضح ان غرفة عمليات داخل وزارة العدل برئاسة الوزير ستكون منعقدة بصورة دائمة أثناء الاستفتاء للتنسيق مع رؤساء المحاكم لضمان انتظام اجراءات التقاضي أثناء الاستفتاء دون تعطل والتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات للتأكد من نجاح تلك العملية.

وأكدت القوات المسلحة المصرية اتخاذها الترتيبات والاجراءات بالتنسيق مع وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات وباقي الأجهزة المعنية بالدولة لتامين الاستفتاء من خلال مشاركة اكثر من 160 الف ضابط ومجند في تلك العملية.

وأعلنت وزارة الداخلية في هذا الصدد حالة الاستنفار الأمني في كافة قطاعات الوزارة حيث تقرر الغاء كافة الاجازات للضباط والأفراد والمجندين لتامين عملية الاستفتاء وتمكين المواطنين من الادلاء باصواتهم بكل حرية ويسر وفي أمان تام.

وقررت الوزارة الدفع بنحو 220 الفا من رجال الشرطة لتامين لجان ومقار الاستفتاء على مستوى الجمهورية يشملون ضباطا وأفرادا وجنودا من ادارات البحث الجنائي والنجدة والمرور والحماية المدنية وخبراء المفرقعات.

وأعدت الوزارة 200 تشكيل أمن مركزي و100 تشكيل احتياطي و500 مجموعة قتالية مدعمة ببعض التقنيات الحديثة التي وردت الى قطاع الأمن المركزي أخيرا و150 مجموعة قتالية سريعة الانتشار للتدخل السريع خلال فترة الاستفتاء.

وأكدت الوزارة ان دور رجال الشرطة خلال الاستفتاء على الدستور سيقتصر فقط على تامين اللجان والمقار الانتخابية من الخارج دون التدخل في مجريات عملية الاستفتاء وانه لن يتم دخول قوات الشرطة الى اللجان أو المقار الانتخابية الا بمقتضى استدعاء من القاضي المشرف على اللجنة أو المقر الانتخابي. وكانت الخارجية المصرية اعلنت ان عملية التصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور من جانب المصريين بالخارج التي انتهت يوم امس الاول بعد ان استمرت خمسة ايام سارت بشكل طيب في سفارات وقنصليات مصر العامة في مختلف دول العالم وان غرفة العمليات المعنية بالمتابعة لم تتلق اي اخطارات بحدوث مشاكل تعوق عملية التصويت.

نعم تكتسح النتائج الأولية في الخارج

القاهرة - «وكالات» : أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي، أن عملية تصويت المصريين في الخارج على مشروع الدستور، جرت بشكل سليم تماما، وكان هناك التزام من جانب البعثات الدبلوماسية وكذلك المواطنون المصريون المقيمون في الخارج.

وأشار إلى أن نسبة المشاركين في الاستفتاء وصلت 30 في المئة، معتبرا إياها انعكاس لاهتمام المصريين في الخارج بالدستور الجديد.

هذا وصوّت 98 في المئة من الناخبين المصريين في المملكة العربية السعودية بـ«نعم» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، حسبما ذكرت تقارير صحافية.

وأوضح السفير عفيفي عبدالوهاب، سفير مصر في المملكة العربية السعودية، أن عملية الاقتراع تمت في هدوء ويسر، سواء في مقر السفارة في الرياض أو مقر القنصلية العامة في جدة، مشيدا بالتعاون الكبير من قبل السلطات السعودية طوال فترة الاقتراع، وتسهيل وصول الناخبين إلى مقري السفارة والقنصلية. ومن جانبه أشار السفير إيهاب حمودة، سفير مصر بالإمارات، إلى أنه قد تم الانتهاء من فرز أصوات المصريين بالإمارات في الاستفتاء، مضيفا: «مؤشرات فرز الأصوات تشير إلى أن 90 في المئة صوتوا بـ«نعم» للدستور، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «المصري اليوم».

وقال محمد مرسي، سفير مصر في الدوحة، في تصريح لوكالة «الأناضول»، إن «إجمالي عدد الناخبين المصريين المسجلين، الذين وافقوا على مشروع الدستور الجديد، بلغ 6790 ناخبا، بنسبة 97 في المئة، من إجمالي 7012 ناخبا أدلوا بأصواتهم».

كما أعلن السفير محمد توفيق، سفير مصر في واشنطن، نتائج أعمال فرز الأصوات في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، حيث بلغت نسبة تأييد المصريين في اللجنة الواقعة بمقر السفارة 95.5 في المئة.

مسلحون و«مفخخة» يقتلون 9 متشددين

القاهرة - «وكالات» : قالت مصادر أمنية إن مسلحين ملثمين قتلوا سبعة إسلاميين متشددين يوم الاثنين في محافظة شمال سيناء المصرية.

وقال مصدر إن المسلحين أطلقوا وابلا من الرصاص على سيارة كان المتشددون يستقلونها بمنطقة العجرة التي تبعد نحو 12 كيلومترا جنوبي مدينة رفح الحدودية مع قطاع غزة.

وكان مجندان قتلا قبل أسابيع في اشتباك بين متشددين وقوات من الجيش والشرطة هاجمت المنطقة.

ومنذ عزل الجيش الرئيس السابق محمد مرسي بعد أن خرج الملايين للشوارع احتجاجا على حكمه في منتصف العام الماضي كثف المتشددون استهداف الجيش والشرطة في سيناء وأودت هجماتهم بحياة نحو 175 فردا من القوات بحسب المصادر الأمنية التي تقول إن نحو 185 من المتشددين قتلوا في هجمات القوات عليهم.

وفي حادث منفصل يوم الاثنين قالت المصادر الأمنية إن اثنين من المتشددين قتلا في انفجار عبوة ناسفة كانت بحوزتهما وهما يستقلان دراجة نارية على الطريق بين رفح ومدينة العريش عاصمة المحافظة.

وقالت مصادر طبية في العريش إن شدة الانفجار مزقت جثتي المتشددين إلى أشلاء.

آشتون أعلنت حل القضايا العالقة بشأن اتفاق جنيف

إيران و «5+1» يتقدمان بثقة لحسم النزاع النووي

كاثرين اشتون

■ واشنطن تبدأ بتحرير أموال طهران المجمدة فبراير المقبل

عواصم - «وكالات» : اعلنت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامنية بالاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون انه تم حل القضايا العالقة بشان تنفيذ التدابير الاولية في الاتفاق النووي مع ايران.

وقالت آشتون في بيان الليلة قبل الماضية انه تم الانتهاء من حل القضايا العالقة خلال الاجتماع بين نائبتها هيلغا شميد ونائب وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي في التاسع والعاشر من الشهر الجاري في جنيف.

واضافت انه تم تاييد ذلك من قبل جميع الدول مشيرة الى ان مجموعة «5+1» وايران توصلت الى تفاهم مشترك بشان طرق تنفيذ الخطوة الاولى خلال ستة اشهر من التدابير الاولية كما هو مبين في خطة عمل جنيف المشتركة في 24 نوفمبر 2013.

واشارت الى ان التفاهمات التقنية حول الاجراءات الملموسة سيتم تنفيذها من الجانبين في ثلاث جولات لاجتماع الخبراء التقنيين المكلف بين الجانبين والذي سيضم بشكل جزئي وكالة الطاقة الذرية.

واوضحت انه بفضل هذا الاتفاق على طرق التنفيذ تم وضع الأسس لتنفيذ متماسك وقوي وسلس لخطة العمل المشتركة خلال فترة ستة اشهر.

واشارت الى ان مجموعة «5+1» التي تضم «الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا» وايران ستبدأ الآن في تنفيذ الخطة الاولى في 20 يناير الجاري مضيفة «سنطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام باعمال الرصد الضرورية ذات الصلة وانشطة التحقق».

من جانبه قال مصدر دبلوماسي لرويترز امس ان «من المرجح جدا» ان تستانف القوى العالمية وإيران المحادثات بشان طموحات طهران النووية في فبراير بعد قليل من بدء تنفيذ اتفاق مؤقت مدته ستة اشهر لكبح برنامجها النووي.

وستهدف الجولة الجديدة من المحادثات الى التوصل لتسوية موسعة للنزاع الذي بدأ قبل عقد بخصوص برنامج ايران النووي وتخفيف مخاطر انعدام الثقة الذي يؤدي الى توترات عميقة بل ربما اندلاع حرب جديدة في الشرق الاوسط.

وقال المصدر الدبلوماسي ان الاجتماع الاول بين ايران والقوى العالمية الست سيضم وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف ومسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون التي تمثل القوى الست في الاتصالات مع ايران بشان الملف النووي.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه «لن يعقد في يناير بسبب العام الصيني الجديد لكن من المرجح جدا جدا ان يعقد في فبراير.»

ويعقد دبلوماسيون كبار من الدول السبع بزعامة الاتحاد الاوروبي محادثات قبل الاجتماع لاعداد جدول الأعمال.

وتقول ايران ان برنامجها للطاقة النووية يهدف الى توليد الكهرباء والاستخدام في الاغراض المدنية الاخرى وان كانت محاولات ايران السابقة لاخفاء نشاطها النووي عن مفتشي الامم المتحدة قد أثارت القلق.

وعلى صعيد ذا صلة اعلنت وزارة الخارجية الأميركية، ان ايران ستحصل في مطلع فبراير على 550 مليون دولار كدفعة أولى من اصل 4.2 مليار دولارات من الأموال الإيرانية المجمدة والتي سيتم الإفراج عنها تدريجيا بموجب اتفاق جنيف النووي.

وقال مسؤول كبير في الخارجية لوكالة «فرانس برس» إن «برنامج الدفعات يبدأ في الأول من فبراير، والدفعات موزعة بالتساوي على فترات مدة كل منها 180 يوما».

وأضاف المسؤول، طالبا عدم ذكر اسمه: «هذا يعني أن الدفعات ستتم كل 34 يوما، باستثناء الدفعة الأخيرة التي تصادف في اليوم الـ180 أي بعد 33 يوما من الدفعة الخامسة».

وأوضح أنه بما أن الأول من الشهر المقبل هو يوم سبت فإن الدفعة الأولى ستكون في 3 فبراير.

دون مقاومة من السلطات وفي تصعيد لاحتجاجاتها

تايلند: المعارضة تحتل العاصمة

سوتيب متوسطا مناصرية أمس

بانكوك - «وكالات» : سيطر عشرات الالاف من المحتجين المناهضين للحكومة التايلندية على اجزاء في وسط بانكوك امس دون مقاومة من السلطات في تصعيد لاحتجاجات بدأت قبل شهرين لاجبار رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا على الاستقالة.

ولم يتدخل جنود الشرطة والجيش مع امتداد حملة «اغلقوا بانكوك» في انحاء العاصمة التايلندية التي يقطنها نحو 12 مليون نسمة. وكانت الاجواء احتفالية بين المحتجين حيث ردد كثيرون الاغاني ورقصوا في الشوارع.

ورغم ان التقاطعات الرئيسية التي تزدحم عادة بالسيارات والشاحنات اغلقت ظلت القطارات والعبارات النهرية تعمل وفتحت معظم المتاجر ابوابها وجابت الدراجات النارية الطرق بحرية.

لكن المحتجين قالوا انهم مستعدون لتوقف طويل لتشديد اغلاق العاصمة فيما يشير الى ان الازمة ربما تستمر لايام ان لم يكن لاسابيع وهو ما قد يتسبب في الحاق ضرر بالغ بثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا.

وتمثل الاضطرابات احدث فصل في صراع بدأ قبل ثماني سنوات بين الطبقة المتوسطة والمؤسسة الملكية في بانكوك من جهة وأنصار ينجلوك وشقيقها رئيس الوزراء السابق المليارديير تاكسين شيناواترا واغلبهم من الفقراء وسكان الريف من جهة اخرى.

وعزل الجيش تاكسين الذي يعيش في المنفى الاختياري في 2006 وحكم عليه غيابيا بالسجن لاساءة استخدامه السلطة في 2008 ولكن مازال له تاثير كبير على الحياة السياسية في تايلند كما انه يعد القوة المهيمنة وراء ادارة شقيقته من محل اقامته في دبي.

وفي محاولة من جانبها لانهاء الاضطرابات دعت ينجلوك التي تتمتع بغالبية كبيرة في البرلمان الى اجراء انتخابات مبكرة في الثاني من فبراير. ورفض زعيم الاحتجاج سوتيب توجسوبان الانتخابات التي من المرجح ان يفوز بها حزب ينجلوك. وفيما بدأ الاغلاق يحدث اثاره دعت ينجلوك زعماء الاحتجاج والاحزاب السياسية الى عقد اجتماع يوم الاربعاء لبحث اقتراح لجنة الانتخابات بتاجيل الاقتراع حسبما أفاد أحد كبار مساعديها. وقال سوكوم نونساكول وهو محلل سياسي وعميد سابق في جامعة رامكهامهاينج في بانكوك «لن ينتهي هذا الامر بسهولة. والاقبال اليوم كان مثيرا للاعجاب ولذلك سيستمر هذا الجمود فيما يبدو.»

وأضاف «سوتيب قال انه لن يتفاوض مع الحكومة لكن الحكومة قالت اليوم انها ستحاول دعوة الاطراف المتنازعة الى اجتماع. هدف مجموعة الاحتجاج اجراء اصلاح النظام السياسي في هذا البلد لن يتحقق بين عشية وضحاها. هذه قد تكون مجرد البداية.»